

التخطيط الاستراتيجي لمكافحة الفساد

بعد التغيير الذي حدث عام ٢٠٠٣ ، والظروف التي احاطت به مثل انفراط سلطة القانون وقيام بعض الاشخاص بالتجاسر على الاموال العامة مما افرز اخلاقيات غريبة داخل المجتمع العراقي وما ترشح عن ذلك هو البذرة الفاسدة التي تراكم وقعها مما حدى بالحكومة العراقية للانضمام للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي اعدتها الامم المتحدة بموجب معاهدة ١٣٥ لسنة ٢٠٠٧ لكون الفساد ظاهرة عالمية تكاد معظم الدول تمر بها (لكن بشكل متفاوت) وهو ما تعكسه النشرة السنوية التي تصدرها الامم المتحدة , المتضمنة جدولا يبدأ من (الصفحة) البلد الاقل فسادا وصعودا للدرجة (١٠) وهي الاعلى لتفشي الظاهرة في ذلك البلد .

وبتشكيل المجلس الاعلى لمكافحة الفساد من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء اخذ هذا المجلس بنظر الاعتبار دراسة نقاط القوة والضعف في المجتمع وتوظيف مصادر القوة واستغلالها , والتهديدات التي يمكن تجمعها , وتعد دراسة هذه المعادلة من اوليات البناء الاستراتيجي للحد من تغول هذه الظاهرة (الفساد).

ويعد مصطلح (الاستراتيجي) المرتبط بالتخطيط البعيد الامد ,وهو من الاهمية بمكان , غير ان الواقع العراقي بحاجة الى استراتيجيات سنوية او حتى نصف سنوية والقياس عليها ومدى تحقيق ماثبات امينة لتجسد الاخلاق المجتمعية للحفاظ على المال العام وهو العصب الضامن لمستقبل اولادنا وضمان ادمية المجتمع , ويعد التخطيط القصير الامد وسيلة لمساعدة المشرفين على تطبيق الاستراتيجيات ومعرفة البيئة ومتغيراتها الايجابية وتحديث وسائلها من اجل انجازها والانتقال خطوة اخرى يمكنها من تواصل العمل الايجابي للوصول الى الهدف المرجو.

وحيث ان التخطيط الاستراتيجي يعتمد في مفهومه على تحليل البيئة وحينها يصار الى صياغة تلك الاستراتيجية سواء كانت خمسية او سنوية ,وبقدر تعلق الامر بمكاتب المفتشين العموميين بصفتها ذراع من اذرع الية مكافحة الفساد ,لابد من العمل ضمن مخطط التحليل البيئي الذي يوفر الية للعمل كخطوة اولى في تحليل البيئة الخارجية كوسيلة لفهم تلك العوامل وتأثيرها على عمل مكاتب المفتشين و التي تتمثل بالتشكيك بجدوى انشاء تلك المكاتب وجدوى استمرارها ضمن هيكلية الوزارات او عدم حسم قانون يتوافق مع المتغيرات التي اصابته المجتمع والتي تعد من التهديدات التي تحد من فرص تطوير العمل . اما البنية الداخلية فترتبط بتأثير القوة والضعف في الهيكل التنظيمي لتلك المكاتب والتي يتوجب تقييمها والامكانيات التي يمكن تفعيلها.

عليه يمكن الاستنتاج بأننا (كمكاتب مفتشين) بحاجة الى الدراسة والتحليل للظواهر السلبية ووضع الحلول لمعالجتها ,وتوظيف المنهج العلمي للحد من ظاهرة الفساد وعدم اللجوء الى الاجتهادات الشخصية من قبل القيادات

الادارية , عليه يتوجب الاستفادة من تجارب الاجهزة الرقابية المحلية اضافة الى التجارب الدولية وكذلك العناية بتدريب العاملين وصقل مواهبهم وتوجيههم بوجوب الالتزام بمعايير لائحة السلوك الوظيفي وحسن التعامل مع زملائهم من الموظفين التنفيذيين بصفة الجهات الرقابية وجدت لتفادي حدوث الفساد او الخطأ , ولا يمكن التخطيط الاستراتيجي بدون رسم جدول بالمنوعات وايقاع العقوبات والمسموحات وما يتبعها من مكافآت سواء كانت مادية او معنوية.

طعمة عبد المهدي صالح

عقد المشاركة

لعقد المشاركة التي تمنحه الدولة للشركة المستثمرة خصوصيه تميزه عن العقود في المجال الاستثماري في العقود النفطية فعقد المشاركة في هذا المجال يكاد ان يكون جديدا في الواقع النفطي الذي درجت عليه الحكومة بعد جولات التراخيص البترولية التي عقدتها وزارة النفط مع الشركات النفطية المستثمرة والتي كان بعضها على شكل عقود خدمة .

اما عقد المشاركة فيقوم في جوهره على مبدأ المشاركة في راس المال من الشركة المستثمرة وبالتالي المشاركة في العوائد المستخرجة من النفط مع الحكومة وقد جاءت عقود المشاركة نتيجة لفقدان الدول لرأس المال وللخبرة الفنية وكان للظروف التي مر بها العراق من العام ١٩٨٠-٢٠٠٣ انعكاس سلبي على الواقع النفطي حيث شهدت الفترة ما قبل هذا التاريخ تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية التي ساهمت بالاستثمار المباشر للثروة النفطية الوطنية اضافة الى تدريب عناصر كفوءة من الفنيين والاداريين في المجال النفطي غير ان الفجوة الزمنية بين التاريخين المشار لهما (فجوة علمية) مما اضطر الدولة الى اللجوء الى عقد المشاركة في بعض المشاريع المتمثلة بترشيد الثروة الغازية التي لم يتم السيطرة عليها بل يتم حرقها في الوقت ان الظرف بامس الحاجة الى توجيه هذه الثروة باتجاه الاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية وفي المجالات التصنيعية الاخرى لذا فان عقد المشاركة يمكن وصفه بالعقد (الاضطراري) لعدم تمكن الدولة صاحبة الثروة من استغلال ثروتها بنفسها لذا توجهت الارادة الوطنية الى هذا العقد الذي يجري الاتفاق بموجبه على نسب الارباح وتحديد نسب تشغيل اليد العاملة المحلية والتدريب والخدمات الاجتماعية التي يمكن ان تقدمها الشركة المستثمرة .

قسم التخطيط

ضوء في العدد الرابع والعشرين من الورقة الثقافية التي يصدرها مكتبنا (النافذة الخامسة) تطرقنا الى ان من المهام التي كلفت بها مكاتب المفتشين العموميين هو متابعة تنفيذ توجيهات هيئة النزاهة بتزويدها بالكشف عن الذمم المالية للمشمولين بها وفقاً للمادة ٤ / من التعليمات المرقمة ٢ / لسنة ٢٠١٧ . غير ان ذلك يصطدم بعدم اقرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي وضعتها هيئة النزاهة منتصف العام ٢٠١٦ , والتي نظمت اجراءات جريئة لمكافحة الفساد وعلى مستوى الادارات في الدولة , كما نظمت اليات قانونية كمشاريع قانون الكسب غير المشروع , تعديل قانون العفو العام. قانون الانتخابات والاحزاب السياسية.... الخ. لذا يتوجب ان تتوجه الادارة للحكومة الحالية نحو اقرار مشاريع القوانين التي تمكن هيئة النزاهة من القيام بعملها وفقاً لشعار دولة المواطنة والتي يسعى العراق الى ان تكون الخطوات الادارية مشرعة ولا تخضع للأمزجة والتخريجات الشخصية.

اما على صعيد التعاون مع مكتب المفتش العام في الوزارة فقد الزم الامر ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ وفي القسم السادس الفقرة ١٠د مانصه (سلطة الزام العاملين في الوزارة على تبليغ مكتب المفتش العام بمعلومات تتعلق بما يقع في الوزارة من اعمال الغش والتبذير واساءة استخدام الموارد والفساد واعمال مخالفة للقانون)

وفي ضوء ما تقدم فان مسؤولية الاخبار عن ما ورد في النص اعلاه تجعل الموظف امام المسألة في حال علمه بذلك واتخاذ الاجراء الذي يحفظ للمال العام حرمة وللوظيفة العامة كرامتها.

المحرر

الحكومة الالكترونية بديلا عن الادارات البيروقراطية

تتسم الحكومات الالكترونية بالقضاء على الروتين والبيروقراطية , اذ تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأداء الخدمات لتيسير وصولها الى المواطنين بكافة شرائحهم . فقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها ((استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل شبكة ربط الاتصالات الخارجية , مواقع الانترنت , ونظم الحاسب الآلي بالجهات الحكومية)). وتعني ايضا عملية تغيير وتحويل العلاقات بين المؤسسات والمواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات بهدف تقديم الأفضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول الى المعلومات مما يوفر المزيد من الشفافية وتحجيم الفساد وتعظيم العائد وتخفيض النفقات .

خصائص الحكومة الإلكترونية

١.تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية في موضوع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على الانترنت .

النافذة الخامسة

ورقة شهرية منخصصة للنوعية موظفي القطاع النفطي



العدد الخامس و العشرون

٢. السرعة والدقة والانجاز في الأداء بين الدوائر الحكومية من ناحية ولكل دائرة على انفراد من ناحية اخرى, اتصال دائم بالمواطن ,الشفافية في العمل.

٣. تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطنين بدون الذهاب الى مواقع الدائرة تقليل الاعتماد على المراسلات الورقية.

مؤشرات تطوير الحكومة الالكترونية:- فيمكن تمييز ثلاثة مؤشرات مهمة

اولا : مؤشر خدمة الانترنت .

ثانيا : مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

ثالثا : مؤشر رأس المال البشري من حيث المستوى التعليمي.

كما ان استعمال الانترنت يعبر عن ثلاث قضايا مهمة :-الأمية , ومدى توفر الانترنت , والدخل.

عوائق تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق منها :-

اولا : ضعف مؤشر خدمة الانترنت , وضعف نوعية خدمة الانترنت في مناطق العراق المختلفة , والتي تؤدي الى صعوبة تطبيق الحكومة.

ثانيا : عدم كفاية البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية والمتمثلة بمراكز البيانات واجهزة وشبكات الحاسوب واجهزة ادارة قواعد البيانات وكل الأجهزة المادية المستخدمة لربط اجهزة الحاسوب والمستخدمين .

ثالثا : ضعف رأس المال البشري , اذ يعتمد هذا المؤشر على قضية التعليم من حيث الأمية ومعدل الامام بالقراءة والكتابة والنسبة الاجمالية للالتحاق بالتعليم .

رابعا : تحديات تشريعية تتمثل في غياب القوانين الخاصة بتطبيق الحكومة الالكترونية .

ان تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق بشكل حقيقي وليس شكليا يحتاج الى معالجة تلك التحديات من خلال تطوير كل المؤشرات لتطبيق الحكومة الالكترونية ويستلزم ذلك تضافر الجهود من حكومة وقطاع خاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية سواء بالدعم الفني او المادي او المالي .

وسائل تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق:

(١)توفير خدمة الانترنت المستمرة وتغطيتها جميع المناطق مع توفير البنى التحتية اللازمة .

(٢) توفير التشريعات القانونية للحفاظ على حق المواطن والحكومة الخدمات الالكترونية .

(٣)وضع الحوافز للمواطنين للتعامل مع الخدمة الالكترونية.

(٤) توفير الخدمة الالكترونية الى المدارس والجامعات وكافة المؤسسات الحكومية والمستهلكين وشركات الأعمال التجارية.

(٥)ضع وحدات مناهج تقنية المعلومات في المناهج الدراسية وربطها بمناهج المواد الدراسية .

(٦) ضرورة وضع سقف زمني لإنجاز تطبيق الحكومة الالكترونية للتنفيذ

ونحن في انتظار أن تبدأ الحكومة الحالية خطواتها الاولى في هذا المجال آمليين أن لا تطول وتتحول الى مجرد وعود.

روناك محمد احمد

تفعيل المحور الوقائي في عمل هيئة النزاهة/ الجانب الدولي

ينبغي ان لا تقتصر مكافحته الفساد بعد وقوعه بل لا بد من اتخاذ اجراءات وقائية تكفل عدم وقوعه ابتداءً . مما يتطلب وجود اسناد حقيقي في هذا الجانب من قبل دول العالم والمنظمات الدولية يمكن التعويل عليها وجعلها جزءاً من توجهاتنا الوقائية المطلوبة وذلك من خلال:-

- الاستفادة من القوانين واللوائح الدولية التي وردت في فقرات اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والمصادق عليها بموجب القانون (٣٥) لسنة ٢٠٠٧ ، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والمصادق عليها بموجب القانون (٩٤) لسنة ٢٠١٢ ، اضافة الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والمصادق عليها بموجب القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧ ، والاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود والمصادق عليها بموجب القانون رقم (٩٩) لسنة ٢٠١٢ ، والاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود والمصادق عليها بموجب القانون رقم (٩٩) لسنة ٢٠١٢ ، اضافة الى الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب والمصادق عليها بموجب القانون رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٢ . هذه الاتفاقيات بمجملها تتضمن المجالات الوقائية والجزائية والتعاون الدولي لتسليم المطلوبين واسترداد الاموال التي تم تهريبها من خلال الاليات التي يمكن تأشيرها بالخطوات الاتية:-

- ضرورة ابرام اتفاقيات ثنائية مع بعض دول العالم التي تحظى بتقدم ملحوظ في مجالات مكافحة الفساد بغية الاستفادة من خبراتها.

- التأكيد على وضع اليات قانونية محلية تكفل ابراز دور العراق ، ممثلاً بهيئة النزاهة، بصفته دولة ساعية لمحاربة الفساد بكل قوة عبر التنسيق مع المنظمات الدولية.

- تطوير الاليات القانونية المتوافقة مع القوانين الدولية و المتعلقة بمجال تسليم المتهمين واسترداد الاموال المنهوبة والاموال المستحصلة عن جرائم الفساد والموجودة خارج العراق عبر:-

أ. انشاء قاعدة بيانات مستوفية بأسماء المتهمين المطلوبين والمعلومات التعريفية الخاصة بهم.

ب. عمل جرد شامل موثق للأموال العراقية المنهوبة وتحديد الدول التي تتواجد فيها هذه الاموال.

ت. حث حكومة العراق على تقديم طلبات رسمية لتلك الدول لاسترداد الاموال وتسليم المتهمين وفق الاجراءات القانونية المعتمدة .

ث. حث حكومة العراق على القيام بأبرام اتفاقيات دولية مع بعض الدول التي تتذرع بعدم وجود جواز قانوني للتسليم او الاسترداد.

ج. مفاتحة اللجنة الدائمة للعراق لدى الامم المتحدة لتقديم طلب الى الامين العام للأمم المتحدة لتقديم المساندة الدولية للتسليم او الاسترداد.

ح. مفاتحة ممثل العراق في الجامعة العربية بتقديم طلب للامين العام للجامعة العربية لمساندة العراق في التعامل مع هذه الملفات.

خ. التعاون التام مع الشرطة الدولية (الانتربول الدولي) للمساعدة في موضوع تسليم المتهمين.

اما عن المحور الوقائي في عمل هيئة النزاهة / الجانب الوطني فهو ما ورد في هيكل الهيئة ابتداءً من دائرة الوقاية وصولاً الى دائرة الاسترداد والتي يمكن الاشارة لها في عمود اخر في الاعداد اللاحقة في (النافذة الخامسة)

انعام حسن محمود

نصوص من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤

الاطر المؤسسية:

اعتمدت الاستراتيجية لتنفيذ مهامها على مؤسسات متعددة منها :

١. ديوان الرقابة المالية
٢. هيئة النزاهة
٣. مكاتب المفتشين العموميين
٤. المؤسسات القضائية
٥. منظمات المجتمع الوطني
٦. شبكة الاعلام
٧. مكتب المنسق للشؤون الرقابية / مجلس الوزراء
٨. لجنة النزاهة / مجلس النواب .

ويمكن التعريف بمهام اثنين من هذه المؤسسات المثلة بـ

اولا : المؤسسة القضائية:

القضاء في العراق مستقل وحيادي وخاضع لرقابة مجلس القضاء الاعلى وشرعت مجموعة من القوانين التي تجرم الفساد وتلاحق مرتكبيه ، عليّة فان البيئة القضائية تساهم بايجاد بيئة اجتماعية نزيهة وان التطور المستمر في اداء القضاء يؤمن وجود قضاة اكفاء واقوياء مسلحين بالعلم والمعرفة والحكمة المهنية وهي المزايا المطلوبة لللاحقة جرائم الفساد وانزال القصاص العادل بمرتكبيها.

ثانيا: لجنة النزاهة في مجلس النواب :

تختص هذه اللجنة كما جاء في المادة (٩٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب بما ياتي:

١. متابعة قضايا الفساد في مختلف اجهزة الدولة
٢. متابعة ومراقبة عمل هيئات ومؤسسات النزاهة (هيئة النزاهة ، دائرة المفتش العام ، ديوان الرقابة المالية وغيرها من الهيئات المستقلة).
٣. اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالنزاهة .

نصوص من الاتفاقية

التنمية المستدامة

مع تنامي الوعي بأهمية الاستدامة والابلاغ عنها تزايد الاهتمام بها من قبل مؤسسات الاعمال والمنظمات والجمعيات المحاسبية والمهنية والاكاديميين خاصة بعد الانهيارات المحاسبية التي تعرضت لها الشركات العالمية الكبرى في بداية القرن الواحد والعشرين .

تتعامل الاستدامة مع الشركات كوحدة اجتماعية تتأثر بالمجتمع وتؤثر به لذا فان هذا المجتمع يحتاج الى معرفة التأثيرات الاجتماعية والبيئة بالاضافة الى التأثيرات الاقتصادية لانشطة الشركات والابلاغ عنها سواء مع التقارير السنوية ام بشكل منفصل من خلال اعداد تقارير الاستدامة .

مفاهيم عامة حول الاستدامة :

شاع مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين حيث ظهر في الادبيات الاقتصادية ثم الاجتماعية ومع عقد التسعينات استخدم في الادبيات السياسية والادارية ، كما تعددت المفردات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة فيما يسميها اخرون التنمية الموصولة والتنمية القابلة للاستدامة او التنمية القابلة للاستمرار .

تعتبر الاستدامة من المفاهيم التي نالت كثيرا من الاهتمام سواء من الناحية البيئية او الاجتماعية او الاقتصادية ومن الناحية المحاسبية

تم تعريف محاسبة الاستدامة على انها نظام للمعلومات يختص بوظيفتي قياس الاداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للشركة والتقرير عن نتائج هذه القياس بما يكفل تقييم اسهامها في تحقيق التنمية المستدامة

وتعرف الاستدامة على انها حسن استغلال المواد المتاحة والاستفادة منها ، وقد عرفت مفوضية الامم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧

التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي بأحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة

كما وتعددت تعريفات التنمية المستدامة فقد عرفها البنك الدولي بأنها تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحة نفس الفرص التنموية العالية للاجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل او زيادته المستمرة عبر الزمن

كما عرفها (joseph,٢٠١٦:٢٠٤) بأنها الادوات التي تستخدمها الشركات لتممكن من الحفاظ على وضع مستقر وحدد المقاييس التي تستخدمها الشركات لتحقيق التنمية المستدامة هي الابلاغ عن استدامة ومحاسبة المحصلة الثلاثية اي الابلاغ المتكامل

ومن ذلك نستنتج بأن الاستدامة تعني المحافظة على موارد الشركة واموالها واصولها والتي هي موارد المجتمع ككل وعلى المدى الطويل وبتطبيق هذا الاستنتاج على المحاسبة فالاستدامة تعني اكثر من الاستمرارية فقد عرف (المشهراوي ،

(١٥٧،٢٠١

الاستدامة من وجهة نظر المحاسبة بأنها قدرة الشركة على البقاء في الممارسة انشطتها على المدى البعيد بشرط تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع وجود مؤشرات تؤكد هذا البقاء .

خصائص رئيسية للتنمية المستدامة

١- التنمية المستدامة ظاهرة غير جيلية وتحديث عبر فترة زمنية لانقل عن جيلين

٢- ان التنمية المستدامة عملية تحدث في مستويات عدة (عالمي ، اقليمي ، محلي)

٣- تعددية مجالات التنمية المستدامة حيث تتكون من ثلاث مجالات على الاقل : اقتصادية وبيئية واجتماعية الا ان اهمية التنمية المستدامة تتمثل بالعلاقات المتداخلة بين تلك المجالات والاثار الناجمة عن التضارب في الواقع الممارس بينها .

٤- تتعلق رابع خاصية بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة فمع ان كل تعريف يؤكد على تقدير الاحتياجات الانسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الابقاء بها الا انه في الحقيقة لا يمكن لاي تقدير لتلك الحاجات ان يكون موضوعيا فضلا عن اي محاولة ستكون محاطة بعدم اليقين ونتيجة لذلك فان التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة

الابلاغ عن الاستدامة

لقد عرف الابلاغ عن الاستدامة بأنه وسيلة لنقل المعلومات الخاصة بالاداء المالي وغير المالي للشركة الى اصحاب المصلحة المباشرة وغير المباشرة وكما عرف بأنه وسيلة لابلاغ مختلف اصحاب المصالح داخل الشركة وخارجها عن الاثر الواسع للشركة والاداء في مجال الاستدامة وكما عرف بأنه كيفية تعامل الشركات مع حقائق مالية وغير مالية هامة مثل الامور المتعلقة بالحوكمة والموضوعات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمخاطر والفرص التي يمكن ان تؤثر في الاداء المستقبلي للشركات وعلى دخلها وقيمتها .

وان تدعيم الابلاغ عن الاستدامة يساعد الشركات على تحقيق الاهداف التالية :-

- تلبية احتياجات المستثمرين المتزايدة الى المعلومات
- مواكبة المتطلبات والتوقعات المتعلقة بالافصاح التي تتسم بتعقيد متزايد
- ادارة الاداء الخاص بالاستدامة
- فهم وتناول المخاطر والفرص الاجتماعية والبيئية .

علي عبد الكريم محمد



يمكنكم ابداء الملاحظات على البريد الالكتروني

it@igoil.gov.iq